

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في نيبال

أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير، الذي أُعد وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويدرس التقرير اتجاهات انتهاكات حقوق الأطفال ويقدم معلومات عن التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في نيبال. ويقدم استكمالا ومتابعة للتوصيات الواردة في التقرير السابق للأمين العام (S/2008/259) والاستنتاجات بشأن الأطفال والتزاع المسلح في نيبال التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح (S/AC.51/2008/12).

٢ - وتم تجميع ما ورد في هذا التقرير من بيانات عن حوادث محددة للانتهاكات ضد الأطفال من المعلومات التي وثقتها فرقة العمل القطرية لنيبال المعنية بآلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار ١٦١٢. وتغطي المعلومات المقدمة للانتهاكات التي ارتكبتها أطراف التزاع في نيبال، بما فيها أجنحة الشباب ومنظمات الواجهة المنتسبة إلى الأطراف، فضلا عن الجماعات المسلحة العاملة في منطقتي تاراوي (السهول الجنوبية في نيبال) والتلال الشرقية.

٣ - ولا يقدم هذا التقرير جردا شاملا للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، لأن الحالة الأمنية تجعل من الصعب على الضحايا وأسرهم أن يبلغوا عن هذه الانتهاكات وتفيد قدرة فرقة العمل على التحقق منها بشكل روتيني، ولا سيما في منطقتي تاراوي والتلال الشرقية.

٤ - وأحرز تقدم كبير في الفصل الأخير من عام ٢٠٠٩ في عملية التخطيط لتسريح وإعادة تأهيل ٤٠٠٨ من أفراد الجيش الماوي المسقطه أهليتهم، بمن فيهم ٢٩٧٣ فردا جرى التحقق من أنهم من القاصرين. وبعد عدة أشهر من المناقشات، وقّع ممثلا حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية وممثل اليونيسيف في نيبال، باسم الأمم المتحدة، على خطة عمل لتسريح وإعادة تأهيل أفراد الجيش

الماوي المسقطه أهليتهم الذين جرى التحقق من أنهم من القاصرين، وذلك في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وبدأت بعد ذلك عملية التسريح في ٧ كانون الثاني/يناير وانتهت في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠.

٥ - واستمرت الاحتكاكات بين أجنحة شبيبة الأحزاب السياسية الرئيسية، ولا سيما عصابة الشبيبة الشيوعية المنتسبة للحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، وقوة الشبيبة المنتسبة للحزب الشيوعي النيبالي - الماركسي اللينيني الموحد، وبدرجة أقل فرع تاروم دال المنتسب لحزب المؤتمر النيبالي؛ وتشير أدلة متواترة إلى تعريض الأطفال للمخاطر واستخدامهم من قبل أجنحة الشبيبة وجماعات إثارة الشغب في تسيير الاحتجاجات والمظاهرات والقيام بأعمال الابتزاز والأنشطة العنيفة.

٦ - وتواصلت الإضرابات (يُشار إليها بـ "باندھس") والاحتجاجات التي تقوم بها مختلف المجموعات في جميع أنحاء البلد. وأدت في كثير من الأحيان إلى اضطراب شديد في الحياة اليومية. وأدى هذا إلى إغلاق متكرر للمدارس، مما أثر سلبا في حق الأطفال في التعليم، ولا سيما في منطقة تاراي.

ثانيا - التطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية

ألف - التقدم المحرز في عملية السلام

٧ - تعثر التقدم المتواضع الذي تحقق في بعض جوانب عملية السلام خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩ في وقت لاحق بسبب تدهور العلاقات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، لا سيما بين الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي وغيره من الأطراف الرئيسية وبين الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي والجيش النيبالي. وفي ٣ أيار/مايو، ألغى الرئيس رام باران ياداف قرار مجلس الوزراء برئاسة الماويين الذي قضى بعزل رئيس أركان الجيش، اللواء روكمانغود كاتاوال. وفي اليوم التالي، استقال رئيس الوزراء آنذاك بوشبا كامال داهال "براشاندا"، وهو رئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي. وفي ٢٣ أيار/مايو، انتُخب كبير قياديين الحزب الشيوعي النيبالي - الماركسي اللينيني الموحد، مادھاف كومار نيپال، رئيسا للوزراء بدعم من ٢٢ حزبا سياسيا ممثلا في الجمعية التأسيسية، وشُكلت حكومة ائتلافية جديدة، وأصبح الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي من أحزاب المعارضة. وأعقب ذلك جمود سياسي طال أمده بين الأحزاب الرئيسية الثلاثة، الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي والحزب الشيوعي النيبالي - الماركسي اللينيني الموحد، وحزب المؤتمر النيبالي حول بعض القضايا الرئيسية المتصلة بعملية السلام.

٨ - وفُكَّت حالة الجمود هذه لفترة وجيزة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر للسماح باعتماد ميزانية السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠، وتجنب وقوع أزمة. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أنهى الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي تعطيله لما يقرب من سبعة أشهر لعمل السلطة التشريعية - البرلمان. وقد مكّن ذلك من مباشرة النظر في الكم الهائل من التشريعات المتراكمة، بما فيها مشروع قانون حماية حقوق الطفل وتعزيزها. وفي كانون الأول/ديسمبر، أجرت الجمعية التأسيسية تعديلاً للمرة الثامنة على خطة عملها، مما جعل التقييد بموعد الإصدار المقرر في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠ أمراً صعباً.

٩ - ولم تحرز اللجنة الخاصة المعنية بعمليات الإشراف والإدماج والتأهيل المتعلقة بأفراد الجيش الماوي سوى القليل من التقدم الفني في عملها خلال عام ٢٠٠٩، بسبب عدم وجود اتفاق بين الأحزاب الرئيسية بشأن سبل المضي قدماً. بيد أن الحوار بين الأحزاب استمر، وأفادت التقارير نهاية كانون الأول/ديسمبر أن رئيس الوزراء يعتزم تقديم خطة عمل إلى اللجنة عن عملية الإدماج وإعادة التأهيل لما مجموعه ٦٠٢ ١٩ من أفراد الجيش الماوي الذين تم التحقق منهم.

باء - تسريح أفراد الجيش الماوي الذين جرى التحقق من أنهم قصّر

١٠ - استمرت على مدار العام أفرقة تابعة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى جانب وحدة حماية الأطفال التابعة لبعثة الأمم المتحدة في نيبال، في التخطيط لعملية التسريح وإعادة التأهيل وتقديم الدعم فيما يتعلق بالتأهيل اللاحق للتسريح.

١١ - ووقع كل من الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي والأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ على خطة عمل، وفقاً لأحكام اتفاقيات السلام في نيبال، ووفقاً أيضاً للتوصية الواردة في تقرير الأمين العام (S/2008/259) والاستنتاجات التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح (S/AC.51/2008/12). وحددت خطة العمل الخطوط العريضة لإطار زمني فعلي للتسريح فوراً ودون شرط أو قيد عن أفراد الجيش الماوي المسقطه أهليتهم الذين جرى التحقق من أنهم قاصرين والذين لا يزالوا في الثكنات. وشكل التوقيع على خطة العمل، الذي شهد عليه كل من وزير السلام والتعمير، راكم شيمجونغ، ورئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، بوشبا كامال داهال "براشاندا"، وممثلة الأمين العام في نيبال، كارين لاندغرين، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، راديك كوماراسوامي، خطوة ملموسة في عملية السلام في نيبال. وبدأت في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عملية التسريح الرسمي لهؤلاء الأفراد من الجيش الماوي من الذين جرى التحقق من أنهم قاصرين في موقع المعسكر الرئيسي رقم ٢ في

مقاطعة سيندهولي واكتملت العملية في جميع مواقع المعسكرات السبعة الرئيسية في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ ونتج عنها تسريح ١٨٤٣ فرداً ممن جرى التحقق من أنهم قاصرين. ولم يقدم بقية الأطفال البالغ عددهم ١١٣٠ طفلاً أنفسهم لأن الكثيرين منهم فروا في مناسبات سابقة أو أنهم يخشون من العودة إلى المعسكرات. وسيتلقى أولئك الأطفال إخطارات بالتسريح، وسيجري تتبعهم في مجتمعاتهم المحلية الأصلية لتقدم إليهم المساعدة والحماية. وتولت البعثة، بما فيها قسم حماية الأطفال التابع لها، بمشاركة اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قيادة المفاوضات بشأن خطة العمل.

١٢ - ووضعت الأمم المتحدة والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي خطة تنفيذية بناء على خطة العمل واتفقا عليها. وتحدد الخطة خطوات عملية التسريح، بما في ذلك الفرز المسبق قبل تسريح الأفراد الذين أسقطت أهليتهم بمقارنتهم مع قاعدة البيانات التي أنشئت خلال عملية التحقق، وتقديم إحاطة وتوجيه من قبل الأمم المتحدة والجيش الماوي بشأن عملية التسريح والدعم المتاح لعملية إعادة التأهيل. وقد تولت الأمم المتحدة رصد عملية التسريح داخل المعسكرات، وستتابع تنفيذ خطة العمل خارج المعسكرات عقب عملية التسريح.

١٣ - ويلتزم الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي بموجب خطة العمل بضمان حرية القاصرين في أن يقرروا بشكل حر ومستقل المناطق التي يرغبون في العودة إليها أو الاستقرار بها والاستفادة من الدعم في مجال إعادة التأهيل، إن رغبوا في ذلك. وللمسرحين أن يختاروا واحدة من أربع مجموعات لإعادة التأهيل: منحة تعليمية؛ أو تدريب مهني؛ أو تدريب في مجال الأعمال التجارية؛ أو تدريب في مجال الرعاية الصحية. ورغم أن الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي قد رفض رسمياً مجموعات إعادة التأهيل هذه، فإن الحزب وافق على الاستمرار في عملية التسريح، على أن تظل هذه المجموعات المقدمة من الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، متاحة لمن أسقطت أهليتهم.

١٤ - وكان الحزب الشيوعي النيبالي - الماوي، الذي تسمى الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي فيما بعد، مدرجا في مرفقات تقارير الأمين العام السنوية السابقة بوصفه أحد أطراف النزاع الذين يقومون بتجنيد الأطفال واستخدامهم. ومن الضروري الامتثال لخطة العمل من أجل رفع أسماء تلك الأطراف من التقرير. وقد أكدت الأمم المتحدة قلقها إزاء إمكانية التحاق هؤلاء المسقطين أهليتهم بوصفهم من القاصرين بأي من جماعات العنف في المستقبل. وسيستمر فريق رصد تابع للأمم المتحدة تشارك في رئاسته اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبعثة في عملية رصد امتثال الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي بشكل تام لخطة العمل، بما في ذلك إتاحة الفرصة للمسرحين للحصول على

المساعدة في مجال إعادة التأهيل، وإعادة تجنيد أو إشراك أي من المسرّحين للقيام بأعمال عنف والتحقق من ذلك. وسيتابع الفريق أيضا تنفيذ التزام رئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، الذي قطعه أمام ممثلي الخاص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والذي مفاده أنه لن يُسمح للمسرّحين بالانضمام إلى عصابة الشبيبة الشيوعية أو أي جماعة تابعة للحزب تمارس أنشطة عنف.

جيم - الحالة الأمنية في تاراي

١٥ - لا تزال مسألة الأمن العام تثير قلقا بالغاً في العديد من المقاطعات الواقعة في تاراي، حيث ما زال السكان، بمن فيهم الأطفال، يرواحون ضحية للجماعات المسلحة. وقد أعلنت الحكومة، ردا منها على تدهور الوضع الأمني، عن تطبيق خطة أمنية خاصة جديدة في تموز/يوليه ٢٠٠٩ تتضمن توسيع قوة الشرطة المسلحة وتحقيق زيادة عامة في وجود الشرطة في تاراي، وفي المقاطعات الغربية الوسطى والتلال الشرقية. وأشارت الحكومة إلى انخفاض أعمال العنف في بعض أنحاء البلاد منذ تنفيذ الخطة. ومع ذلك، ثارت المخاوف بسبب تزايد حالات اعتقال أشخاص بدعوى ارتباطهم بجماعات مسلحة أو عصابات إجرامية، وإساءة معاملة أشخاص تحتجزهم قوات الأمن. وتناقلت تقارير أيضا وجود نشاط للجماعات المسلحة في المناطق الجبلية، بما في ذلك خوتانغ وبوجبور، حيث واصل حزب عمال كيرت جانابادي أعمال الترويع والابتزاز.

١٦ - وأجرت البعثة، في آب/أغسطس ٢٠٠٩، تقييماً لشواغل حماية الأطفال في تسع مقاطعات واقعة في تاراي. وخلص التقييم إلى أنه على الرغم من حدوث بعض التحسن في الحالة الأمنية العامة، كان للعنف والفوضى في تاراي أثر سلبي في تعليم الأطفال، مساهما في زيادة معدل الانقطاع عن الدراسة. وثبت أيضا تورط بعض الأطفال مع الجماعات المسلحة في تاراي بعملهم رُسلاً لهذه الجماعات، وتورطهم في بعض الحالات في عمليات التهريب عبر الحدود. وكان التهديد والإكراه والاضطرار من بين العوامل التي أدت إلى تورط الأطفال مع الجماعات المسلحة. وتشير الأدلة المتواترة إلى أن بعض الجماعات المسلحة تقدم حوافز اقتصادية لعائلات الأطفال من أجل إشراكهم مبدياً، ويدفع للأطفال أجر حسب كل حالة وتبعاً لطبيعة مشاركتهم.

دال - أنشطة أجنحة الشبيبة في الأحزاب السياسية

١٧ - واصلت مجموعات الشبيبة المنتمية إلى الأحزاب والحركات السياسية انتشارها. وتشير التقارير إلى مشاركة العديد من الأطفال في أجنحة الشبيبة التي تشمل أنشطتها القيام

باحترجات عنيفة يمكن أن تعرّض الأطفال للخطر. وعلى الرغم من أن جميع الأحزاب السياسية المعنية مسؤولة عن أنشطة أجنحتها الشابة، وأنه ينبغي لها كفالة تنفيذ تلك الأنشطة في حدود القانون، تقع مسؤولية خاصة على عاتق الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي للوفاء بالتزاماته بوضع حد للأنشطة العنيفة لعصابة الشيوعيين الشباب وضمان امتثال المنظمات الشقيقة امتثالاً كاملاً لقوانين البلد.

١٨ - واستمر الاحتكاك بين أجنحة الشبيبة للأحزاب السياسية، مع وقوع مصادمات عنيفة بين كوادر قوة الشبيبة التابعة للحزب الماركسي اللينيني الموحد وعصابة الشبيبة الشيوعية في المناطق الشرقية والمناطق الغربية الوسطى مطلع تشرين الثاني/نوفمبر وفي كانون الأول/ديسمبر على التوالي، مما أدى إلى وقوع إصابات في كلا الجانبين. وواصلت بعض الجماعات العرقية، والجماعات القائمة على هوية محددة، وخاصة في شرق نيبال، تنفيذ حملات الابتزاز. وتشير الأدلة إلى أن أجنحة الشبيبة ومجموعات الشغب تعرّض حالياً الأطفال للخطر وتستغلهم في القيام باحتجاجات ومظاهرات وعمليات ابتزاز وأعمال عنف مثل المصادمات مع مجموعات شبيبة أخرى، ومع قوات الأمن.

ثالثاً - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

١٩ - يمثل التزام الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي بتنفيذ خطة العمل لتسريح من يثبت أنهم قصرّ من أفراد الجيش الماوي خطوة إيجابية نحو احترام التزاماته الوطنية والدولية. وفي الوقت نفسه، أدى الوضع السياسي والأمني المضطرب في البلاد إلى بروز مشاغل فيما يتعلق بسلامة الأطفال. وتواصل الجماعات المسلحة، في المقاطعات الشرقية والوسطى الواقعة في تاراي، تنفيذ عمليات الابتزاز وخطف الأطفال من أجل الحصول على فدية. ولا يزال الأطفال يُقتلون أو يُجرحون بسبب أجهزة متفجرة مرتجلة زرعتها الجماعات المسلحة، بما في ذلك الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي وبعض الجماعات المسلحة في تاراي، وبسبب الألغام التي زرعتها قوات الأمن النيبالية خلال المراحل التي احتدم فيها النزاع هناك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من ٢٧ حالة تعرض فيها أطفال للإصابة بجروح أو للقتل بسبب الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

٢٠ - ومع أنه لم تُوثق أي حالة تجنيد فعلي للأطفال في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة فإن الاستمرار في استخدام الأطفال في أعمال العنف السياسي لا يزال مثيراً للقلق. وعلى الرغم من صعوبة التحقق من مسألة استخدام الأطفال في القيام بأي مظاهرة سياسية

محددة أو احتجاج سياسي بعينه، لاحظ المراقبون وجود عدد كبير من الأطفال بين المشاركين في التجمعات والمسيرات الاحتجاجية التي تنظمها الأحزاب السياسية - ولا سيما الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي والمنظمات الشقيقة له، وعصبة الشبيبة الشيوعية، واتحاد الطلبة الوطني المستقل لعموم نيبال (ثوري)، وكذلك عدة منظمات قائمة على هوية محددة. وقد نظم الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي والمنظمات الشقيقة له ١٤ احتجاجاً ومظاهرة من أصل ٤٢ احتجاجاً ومظاهرة وثقت فرقة العمل مشاركة عدد كبير من الأطفال فيها، بمن فيهم أطفال يرتدون الزي المدرسي. ويتنامى القلق إزاء استخدام المنظمات القائمة على هوية محددة للأطفال: إذ يُزعم أن الجبهة الوطنية لبالو كيراط الليمبووية، وهي منظمة قائمة على هوية محددة تنشط في المناطق الجبلية الشرقية، استخدمت أربعة أطفال في أنشطة "جمع التبرعات"، وأن مجلس دولة ثاروهات ذات الحكم الذاتي يقوم بتوفير التدريب على الفنون القتالية للأطفال في مقاطعة دانغ. وفي ظل الإصدار المزمع لدستور جديد في أيار/مايو عام ٢٠١٠، والمناقشة المتعلقة بصياغة هيكل اتحادي جديد، توجد إمكانية لتزايد الاحتجاجات والعنف القائم على أساس عرقي، وخاصة في المناطق التي توجد فيها منظمات قوية قائمة على أساس عرقي مثل تاراوي والتلال الشرقية.

باء - الاختطاف

٢١ - وثق أعضاء فرقة العمل قيام عصبة الشبيبة الشيوعية باختطاف أربعة أطفال في ١٩ أيار/مايو في منطقة كاليكوت في منطقة الغرب الأقصى وإطلاقهم فيما بعد. وواصل العديد من الجماعات المسلحة والمنظمات والأفراد ممارسة أنشطة إجرامية مثل الابتزاز وخطف الأطفال من أجل الحصول على فدية، وخاصة في المنطقة الشرقية في تاراوي. وأفادت الفرقة بقيام مجموعات مجهولة الهوية باختطاف ستة أطفال من أجل الحصول على فدية، واختطاف أربعة أطفال لأسباب غير معروفة في مناطق تاراوي الشرقية.

جيم - القتل والتشويه

٢٢ - أُبلغ بوقوع أربع وستين حالة من حالات القتل والتشويه في صفوف الأطفال شملت ٣٥ حالة من حالات متفجرات تنفجر بفعل الضحية، و ٢٨ حالة من حالات الإصابات الشديدة، و ٨ حالات مؤدية إلى الوفاة. فقد قُتل طفلان يبلغان من العمر ١١ عاماً، وطفل يبلغ ٩ سنوات من مقاطعة غولمي، وطفل عمره ٥ سنوات من مقاطعة بايتادي، وطفل عمره ٨ سنوات من مقاطعة باجهانغ، وطفل عمره ١٦ سنة من مقاطعة دانغ، وطفلتان عمرهما ١٤ سنة و ٧ سنوات من مقاطعة كايلاي، نتيجة انفجار أجهزة متفجرة مرتجلة وقنابل يدوية. ووقعت الإصابات، أساساً، في الأطراف العلوية لأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة

والقنابل اليدوية كانت الأسباب الرئيسية لهذه الحوادث. وأصيب طفلان بجروح خطيرة في مقاطعتي بيوتان وبانكي في ١٧ أيار/مايو و ١٩ تموز/يوليه، على التوالي، فيما تعرضت فتاة تبلغ من العمر ١٢ عاما لإصابة طفيفة في مقاطعة سابيتاري في ٢٦ كانون الثاني/يناير ناجمة عن انفجار جهاز متفجر مرتجل. وفي حادث آخر، أُصيب قاصران في انفجار عبوة تنفجر بفعل الضحية في مقاطعة أرغاخاتشي في ٢٣ نيسان/أبريل. ووقعت الغالبية العظمى من حوادث الوفيات الناجمة عن انفجار الأجهزة المتفجرة المرتجلة عند أطفال تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٤ عاما. وأبلغ، علاوة على ذلك، بوقوع ثمان حالات حوادث انفجار مستهدفة أسفرت واحدة منها عن وفاة طفلة. وفي أحد التفجيرات المستهدفة بأجهزة منفجرة مرتجلة، أعلنت جماعة مسلحة متمركزة في تاراي، وهي مجموعة تاراي راستريا موكتي سينا، مسؤوليتها عن الانفجار. وفي ثلاث حالات أخرى، كشفت فرقة العمل أن جماعات مسلحة أخرى متمركزة في تاراي، منها نمور تحرير ماديسي، وجيش الدفاع النيبالي، وجيش ماديسي الثوري العظيم، هي الجماعات المنفذة. ووقعت حوادث أخرى نفذها مجهولون.

٢٣ - وقُتل طفل وجُرح اثنان آخران في ١ تشرين الأول/أكتوبر عندما قام أفراد أحد فرقة قوة الشرطة المسلحة باستخدام القوة بعدما حاول قرويون منعهم من مغادرة قرية في مقاطعة بارسا. ووفقا للشرطة النيبالية، قام أفراد الفرقة، بقيادة أحد المفتشين، بإطلاق النار على مجموعة القرويين. وأبلغت الشرطة المحلية فرقة العمل أن التقرير الإعلامي الأول قد رُفع، وأن القضية قيد التحقيق.

٢٤ - وفيما يتعلق بقضية ماينا سونوار المبلّغ عنها سابقا، وهي فتاة تبلغ من العمر ١٥ عاما زُعم أنها تعرضت للتعذيب وقتلت على أيدي أفراد من الجيش في عام ٢٠٠٤، أصدرت محكمة مقاطعة كافري قرارا في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، يأمر الجيش بإصدار الوثائق ووقف الجاني المزعوم عن العمل. ولم يمثل الجيش النيبالي للأمر فانتدب، قبل وقت قصير من صدور القرار، المشتبه به في القضية المعنية للعمل في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وفي كانون الأول/ديسمبر، رُحّل المشتبه به إلى نيبال بناء على طلب إدارة عمليات حفظ السلام، ووُضع في عهدة الجيش. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، كان المشتبه به لا يزال في عهدة الجيش، رغم وجود طلب رسمي قدمته الشرطة النيبالية، ودعوات علنية للمفوضية الوطنية لحقوق الإنسان، وقادة المجتمع المدني وأعضاء المجتمع الدولي بتسليمه إلى الشرطة لتقديمه إلى المحاكمة أمام محكمة مقاطعة كافري. وأدى أفراد كبار في الجيش النيبالي ووزير الدفاع بتصريحات يطعنون فيها باختصاص المحكمة المدنية للنظر في القضية، وأشاروا إلى أن الضابط لن يُسَلَّم إلى الشرطة قبل أن تنتهي إحدى محاكم التحقيق

العسكرية من التحقيق في ظروف إعادته إلى الوطن. وتقوم مفوضية حقوق الإنسان بمتابعة هذه القضية.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٢٥ - إن الجنوح المتزايد للأحزاب السياسية والمنظمات الشقيقة لها لفرض الإضرابات وتنفيذ أنواع أخرى من الاحتجاجات لأغراض سياسية وغيرها كان له أثر سلبي في حقوق الطفل في التعليم. وتشمل هذه المنظمات الشقيقة عصبة الشبيبة الشيوعية التابعة للحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، واتحاد الطلبة الوطني المستقل لعموم نيبال (ثوري)، وقوة الشبيبة التابعة للحزب الشيوعي النيبالي، وحزب المؤتمر النيبالي التابع لثارون دال، والاتحاد الوطني للطلبة، ومنظمات مختلفة قائمة على هوية محددة مثل جبهة تحرير ليمبوو، ولجنة ثاروهات النضالية المشتركة. وأبلغت فرقة العمل بوجود مائة وعشرين حالة منفصلة من حالات إقفال المدارس. وكانت ست وثلاثون حالة منها تتعلق باحتجاجات ومسيرات ومظاهرات نظمها الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي والمنظمات الشقيقة له، ولا سيما اتحاد الطلبة الوطني المستقل لعموم نيبال (ثوري)، وعصبة الشبيبة الشيوعية. وقد ضاع ما يقرب من ٨٠ يوما تراكميا من أيام الدراسة في عام ٢٠٠٩ وحده.

هاء - العنف الجنسي

٢٦ - وثقت فرقة العمل حاليّ عنف جنسي ضد الأطفال. وفي الحالتين، جرى التعرف على أفراد من قوات أمن الدولة كجناة مزعومين. ويُزعم أن ثلاثة رجال شرطة في داران حاولوا اغتصاب فتاة تبلغ ١٤ عاما من العمر في مقاطعة سونساري، ويُزعم أن شرطيا حاول اغتصاب فتاة عمرها ١٣ عاما في مقاطعة سورخيت. وفي سونساري، أجرت الشرطة تحقيقا، واعتقلت اثنين من الجناة، والقضية معروضة حاليا أمام المحكمة. ووفقا للشرطة، لم تُرفع القضية في سورخيت، بل جرى التوسط فيها بحضور الشرطة. ويعمل الجاني المزعوم حاليا في مكتب شرطة مقاطعة دولبا.

رابعا - الحوار وخطط العمل

ألف - الحوار مع الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي

٢٧ - أبقى الأمم المتحدة وشركاؤها على الحوار قائما على مدى السنتين الماضيتين مع القوات الماوية في نيبال. وتلقت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، أثناء زيارتها الأولى لنيبال، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، التزاما من بوشبا كمال داهال

”براتشاندا“، رئيس الوزراء ورئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي آنذ، بتسريح جميع أفراد الجيش الماوي غير المستوفين لشروط الالتحاق بالجيش بوصفهم قسّراً. واشترك ممثلو بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف في مفاوضات في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ مع وزير السلام والتعمير في الحكومة التي يقودها الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، بشأن تسريح وإعادة تأهيل مَنْ يثبت أنهم قاصرون من أفراد الجيش الماوي، إلا أن التقدم الجوهرى المحرز كان ضئيلاً. واستمر الحوار دائراً بين وزير السلام والتعمير في الحكومة التي يقودها الحزب الشيوعي النيبالي - الماركسي اللينيني الموحد، والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، والأمم المتحدة. وفي ١٧ تموز/يوليه عام ٢٠٠٩، جرى إطلاق العملية رسمياً بزيارة استعلامية واستشارية إلى أحد مواقع تجميع الجيش الماوي في مقاطعة نوالباراسي، بقيادة مسؤولين في وزارة السلام والتعمير، ومرافقة ممثلين من بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ولم تكن الزيارات مُرضية بشكل كامل، حيث قُدمت إحاطات غير كافية إلى القسّر من قادم الماويين في ذلك الحين.

٢٨ - وعقب تعهدات متكررة من جانب الحكومة والزعماء الماويين بتحريك العملية قدماً، وعقد الكثير من المشاورات على المستوى التقني، أنشئت لجنة توجيه يرأسها وزير السلام والتعمير، وكذلك لجنة تقنية على مستوى العمل، للإشراف على العملية. وأعيد إطلاق العملية في موقع التجميع الرئيسي ٢ في مقاطعة سيندولي في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وقامت لاحقاً أفرقة مشتركة من وزارة السلام والتعمير، والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، والأمم المتحدة، بزيارات استعلامية واستشارية إلى جميع أماكن التجميع.

٢٩ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، تحدثت ممثليّ الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح مع رئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، وطلبت إليه كتابياً أن يكفل إجراء تسريح القسّر دون مزيد من التأخير. وقدم براتشاندا تأكيداً بأن التسريح سيمضي قدماً. وقد ساعدت زيارة ممثليّ الخاصة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، المفاوضات المستمرة التي تجريها بعثة الأمم المتحدة في نيبال وفريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، وأسفرت عن توقيع خطة عمل في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٣٠ - ولا تزال الأمم المتحدة في نيبال تنفذ، بالتعاون مع شركائها المعنيين بحماية الأطفال، خطة العمل بما في ذلك إخلاء سبيل الأطفال المرتبطين سابقا بالمجموعة الماوية والتحقق من ذلك ورصده.

باء - مبادرات عامة لحماية الأطفال

٣١ - دَعَم برنامج اليونيسيف "الأطفال المرتبطون بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة" حوالي ٥٠٠ ٧ من الأطفال وصغار الشباب الذين سبق ارتباطهم بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، و ٣٠٠٠ طفل آخرين ممن تضرروا من النزاعات في ٥٨ من مقاطعات نيبال وعددها ٧٥ مقاطعة. ويقدم برنامج إعادة الإدماج القائم على المجتمع المحلي دعماً تعليمياً للأفراد والمدارس؛ ودعماً نفسياً واجتماعياً للأطفال والأسر والمجتمعات المحلية؛ وتدريباً مهنياً وطرائق لإدراج الدخل؛ وأنشطة لتثقيف المجتمع وزيادة وعيه؛ ومبادرات للمصالحة وبناء السلام. وفي عام ٢٠٠٩، دشّن مشروع، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، لمعالجة شواغل معينة للحماية تتعلق بمسألتي القبول في المجتمع ووصم الفتيات المرتبطات بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة.

٣٢ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ العمل تجريبياً بآلية الإحالة من أجل إيجاد استجابات لاحتياجات الحماية الموثقة للأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وذلك في ٢٤ مقاطعة، بدعم تقني مقدم من الفريق العامل المعني بالأطفال المتضررين من النزاع المسلح^(١). وتعزز آلية الإحالة عملية التنسيق من أجل إيجاد استجابة من أعضاء فرقة العمل والوكالات المنفذة بالفريق العامل المعني بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، والفريق العامل المشترك المعني بمكافحة الألغام.

٣٣ - وأنجز الفريق العامل المعني بالأطفال المتضررين من النزاع المسلح تقييماً سريعاً مشتركاً بين الوكالات لمخاطر حماية الأطفال، ومن بينها التجنيد والخطف والعنف السياسي، في تسع مقاطعات في منطقة تاراوي. ويضطلع الفريق العامل بوضع استراتيجيات لمنع هذه المخاطر والتصدي لها بهدف معالجة شواغل جديدة تتعلق بالحماية في منطقة تاراوي.

٣٤ - وفي تموز/يوليه، عقدت وزارة السلام والتعمير، بدعم من الفريق العامل المعني بالأطفال المتضررين من النزاع المسلح، مشاورات لجمع آراء الأطفال بشأن خطة العمل الوطنية لإعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الوزارة، بدعم من الفريق العامل، مشاورات وطنية نهائية مع أصحاب المصلحة

(١) يتألف الفريق العامل من فرقة العمل القطرية بنيبال المعنية بآلية الرصد والإبلاغ، والفريق العامل المعني بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، والفريق العامل المشترك المعني بمكافحة الألغام.

المعنيين (الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية) بشأن خطة العمل التي توجد الآن قيد نظر الحكومة بغية الموافقة عليها.

٣٥ - ومن أجل ضمان أن الإطار الهيكلي والتنظيمي للجنة تقصي الحقائق والمصالحة يشمل توجها نحو الأطفال، قدم الفريق العامل المعني بالأطفال المتضررين من النزاع المسلح ورقة عن مشروع القانون المنشئ للجنة تقصي الحقائق والمصالحة إلى وزارة السلام والتعمير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الوزارة، بدعم من الفريق العامل، مشاورات مع الأطفال عن مشروع القانون الرامي إلى كفالة تضمين منظورات الأطفال فيه.

٣٦ - واستمر توجيه أنشطة التوعية بخطر الألغام التي تقودها إدارة التعليم، ويدعمها فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام، إلى المدرسين والأطفال في المقاطعات المتضررة مباشرة من الألغام وعددها ٢٦. وأنشأت لجنة التوجيه المعنية بمكافحة الألغام، برئاسة وزارة السلام والتعمير، فرقة عمل^(٢) تعكف حالياً على وضع خطة عمل وطنية لمكافحة الألغام للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ بهدف الحد من مخاطر الإصابة بجروح أو الوفاة بسبب الألغام الأرضية في شتى أنحاء البلاد.

خامساً - التوصيات

٣٧ - أرحب بتوقيع حكومة نيبال، والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، والأمم المتحدة في نيبال على خطة العمل بشأن تسريح أفراد الجيش الماوي الذين يثبت عدم استيفائهم شروط الالتحاق بالجيش بوصفهم قسراً، وما يتعلق بذلك من مهام، وأهيب بحكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي أن يتعاونوا تعاوناً وثيقاً لكفالة تنفيذ خطة العمل بصورة كاملة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تُقدم الأمم المتحدة لحكومة نيبال جميع المساعدات اللازمة في مجال إعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي الذين لا يستوفون شروط الالتحاق بوصفهم قسراً.

٣٨ - وينبغي للحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي أن يكفل ألا يُعاق أفراد الجيش الماوي غير المستوفين شروط الالتحاق بالجيش بوصفهم قسراً عن الحصول على خدمات إعادة التأهيل التي تقدمها الحكومة وتدعمها الأمم المتحدة.

٣٩ - وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل رصد امتثال الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي لخطة العمل ولتطلبات قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)،

(٢) تتألف من ممثلين من اليونيسيف، وفريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام، ووزارة السلام والتعمير، وجيش نيبال، ووزارة التعليم، وبعثة الأمم المتحدة في نيبال، والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، وحملة حظر الألغام الأرضية في نيبال.

مع إيلاء اهتمام خاص لما إذا كان القصرُ المسرَّحون يُرغمون، أو يُكروهون بأية طريقة أخرى، على الارتباط بمجموعات تمارس عنفا سياسيا.

٤٠ - وينبغي كذلك أن تبادر حكومة نيبال بتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بإعادة إدماج الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وأن تكفل تخصيص موارد كافية لتنفيذها على نحو فعال.

٤١ - واستمرت جماعات مختلفة من بينها عصابة الشبيبة الشيوعية واتحاد الطلبة الوطني المستقل لعموم نيبال (ثوري) في القيام بإضرابات واحتجاجات في أنحاء البلد، وبخاصة في منطقة تاراي. وتعوق هذه الممارسات حرية الحركة، وتقيّد باستمرار حق الأطفال في التعليم. وتُدعى الأحزاب السياسية والجماعات المحرّضة على الشغب إلى وقف إقفال المدارس واستخدامها أثناء الإضرابات العامة.

٤٢ - ويلزم أن تكفل جميع الأحزاب السياسية وما يتبعها من جماعات سياسية واجتماعية، ألا يتعرض الأطفال إلى أنشطة العنف وألا يُرغموا على المشاركة فيها.

٤٣ - وينبغي أن توقف جميع الجماعات المسلحة كافة أنشطة العنف، بما فيها استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والأسلحة الصغيرة، وأن توقف تجنيد الأطفال واستغلالهم. وينبغي لجميع الجماعات المسلحة أن تلتزم علنا بإلغاء انتهاكات حقوق الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأشخاص دون ١٨ عاما من العمر. وينبغي تقديم الدعم اللازم بهدف تعزيز عمليات الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في منطقة تاراي، وتحديد الجماعات المسلحة المسؤولة وتوفير الحماية الملائمة.

٤٤ - ولم يزل الأمن العام أمرا يدعو للقلق الشديد، وبخاصة في منطقة تاراي وفي بعض المقاطعات الجبلية في المنطقة الشرقية، حيث تواصل جماعات مسلحة كثيرة عملها في ظل الإفلات من العقاب.

٤٥ - وتُحث حكومة نيبال على أن تكفل اتساق مشروع القانونين المنشئين للجنة تقصي الحقائق والمصالحة ولجنة حالات الاختفاء مع المعايير الدولية اتساقا كاملا، وإدراج أحكام خاصة بالأطفال. وينبغي أن تُكفل مشاركة الأطفال على نحو مجد وآمن في آليات العدالة الانتقالية.

٤٦ - وينبغي أن تعجّل حكومة نيبال بسن قانون حماية حقوق الأطفال وتعزيزها، وذلك لضمان التجريم الفوري لعملية تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة والقوات المسلحة.